



فنيو الأشعة يتعرضون للإصابة بالسرطان مع حرمانهم من أبسط حقوقهم

السويداء - عبير صيموعة

على الرغم من أنهم الأكثر تعرضاً للإصابة بالسرطانات والعقم، وعلى الرغم من أن مهنتهم تدرج تحت صفة الأعمال الخطرة إلا أن العناصر الفنية الطبية في قسم الأشعة في جميع مشافي السويداء لم يتم ضمهم لقانون التقاعد المبكر رغم مطالبتهم المستمرة نظراً لخصوصية عملهم فضلاً عن حرمانهم من أبسط حقوقهم وهي الوجبة الغذائية الداعمة والتي لا تتجاوز القيمة المخصصة لها ٣٣ ل. س أي لا تكفي لشراء بيضة واحدة وإذا اطلعنا فقط على عدد صور الأشعة التي جرى تصويرها في القسم سواء من صور الأشعة إلى الرنين المغناطيسي إلى الطبقي المحوري إضافة إلى الميغراف والباثوغرام... الخ نجد آلاف الصور خلال شهر واحد في المشفى الوطني يقوم بها ثلاثة عناصر فقط في كل غرفة تصوير، حيث يعاني القسم من نقص في العناصر الفنية والذي لا يتجاوز عددهم ٣٠ فنياً في كامل القسم حيث تحتاج كل غرفة من غرف قسم التصوير إلى أربعة عناصر على أقل تقدير مؤكداً ضرورة إبرام عقود جديدة مع خريجي المعاهد الفنية بتوجيه من المحافظة لمديرية صحة السويداء وعدم انتظار المسابقات لرغد القسم بحاجته من العناصر، مؤكداً أنه وبعد قيام القسم بتدريب عناصر ترميزية على العمل يأتي رئيس ترميز جديد يقوم بنقل المرضين المبرزين إلى قسم الترميز.

ولعل الإشكالية الأكبر تكمن بقيام جميع العناصر الفنية بإجراء التحاليل اليومية في هيئة الطاقة الذرية على نفقتهم الخاصة والذي يتجاوز تكلفة التحليل الواحد ١٥ ألف ل. س ما دفع عناصر قسم الأشعة بالمطالبة بتأمين أبسط مقومات العمل لضمان عدم تعرضهم إلى تكسر الصفيحات والذي يؤدي بالضرورة إلى الإصابة بالسرطانات ويشير أحد العناصر إلى أنه وبعد إجراء التحاليل اللازمة في هيئة الطاقة تبين وجود نسبة ٢٪ تكسر صفيحات إلا أن التأميمات لم توافق على صرف تكلفة التحاليل متذرة بأن نسبة التكسر يجب أن تكون أعلى من ٢٪ علماً أن نسبة ٢.٤ تعتبر إصابة بالسرطان فمادنا ننظر مع فقدان أبسط حقوق العمل.

بدوره رئيس اتحاد العمال في السويداء جمال الحجلي أكد أن مطالب العاملين في أقسام الأشعة محقة تماماً وخاصة مع الخطر الذي يتعرضون له خلال ساعات عملهم الطويلة علماً أن تشميلهم في الأعمال الخطيرة يحتاج إلى مرسوم ومشكلة تكسر الصفيحات هي مشكلة عدد كبير من هؤلاء الفنيين ومن المفترض عند أصابهم ولو ١٪ إحالتهم إلى التقاعد المبكر وإيجاد طرق للوقاية من الأمراض أما ما يتعلق بالوجبة الغذائية فهي حق من حقوقهم وإن لم يحصلوا عليها فسيتم مناقشة هذه القضية مع مديرية الصحة في السويداء وأكد الحجلي أن مطالب هؤلاء العمال تم رفعها وبشكل دوري إلى الاتحاد المهني في اتحاد العمال.

«مولات» على أرصفة دمشق

ورش وبسطات «تعشعش» في الأحياء وعلى الأرصفة

سرور: إغلاق محال ومصادرات متنوعة وتوقيف المخالفين

أن هذه الورشات طيارة وعلى الأغلب ليس لها مكان ثابت ويعملون من خلال سيارة بيك أب مفتوحة تحتوي على العدة وبعض المستلزمات وفور علمهم بوجود الدورية يهربون وخلال الأيام القليلة الماضية تم ختم ٨ محال بالشعب الأحمر في المزة عند دوار الموصاة وهناك ٣ محال في دوار كرفسوسة خلف جامع عباد الرحمن والبرامكة. أما بالنسبة لشارع خالد بن الوليد فلا ورشات إصلاح والموجود عبارة عن بسطات فقط وفي هذا الشارع دورية ثابتة لشرطة المحافظة على مدار الساعة وقتنا بصمارة كميات كبيرة من البضائع والمواد الغذائية وصلت إلى حوالة سيارة كبيرة أرسلت إلى دار السعادة للسنتين. أما البرامكات على سور كلية الحقوق فقد تمت إزالة معظمها وسيتم تنظيم المنطقة بشكل جيد. وعن الورشات الطيارة خلف مبنى اتحاد الفلاحين أكد سرور أن الموضوع متابع بشكل يومي وتم توقيف ١١ شخصاً ومصادرة ٥ سيارات لهذه الورشات.



المحامي فيصل سرور أكد لـ«الوطن» أن معظم المخالفات الواردة في الكتاب المذكور قد تمت معالجتها وفيما يتعلق بإصلاح السيارات في المناطق السكنية تقوم يوميا بحملة إزالة هذه المخالفات وبتنظيمها وإغلاق ٤-٥ محال وكتابة ضبوط ومصادرة عدد أدوات العمل والمواد الطروحة للبيع. وبين سرور

والباب الرئيسي للجامع. وطلب تنظيم الإشغالات في شارع السكر وأبو حبل وشارع الكورنيش ومنع وقوف السيارات على جانبي شارع الكورنيش في حي باب مصر الميدان، وكذلك تشديد الرقابة على حديقة أبو النور وحديقة الفراشات في حي أبو جرش. عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق

محمود الصالح

ازدادت خلال السنوات الأخيرة إشغالات الأرصفة والتعديات على الأملاك العامة وبخاصة الحدائق والأرصفة وغيرها من خلال وضع البسطات والبرامكات وغيرها حتى تحولت الأرصفة العرضية إلى «مولات» مصغرة حيث تجد فيها كل ما تريد وتشتهي ابتداء من المواد الغذائية والألبسة والأدوات المنزلية ولدينا مثال على ذلك أمام دار التوليد الجامعي في البرامكة. محافظ دمشق وجه نائبه والأمين العام للمحافظة وقسم شرطة محافظة دمشق من خلال الكتاب رقم ١٩٩٥ تاريخ ٢٠١٦/٥/٢٦ لإزالة الكثير من الإشغالات في حي المصطبة - المهاجرين شارع ناظم باشا وأكد عليهم إزالة الإشغالات للمهنيين العاملين في تجليس ودهان السيارات في جادة الذهبى وشارع زيد في حي الأنصاري وإزالة الإشغالات والباعة المتجولين على جوانب جامع زيد

بعد قرار الحكومة رفع سعرها ...

الداخلية تضبط موظفين في القطاع العام يسهلون بيع المشتقات النفطية في السويداء

محمد منار حميحو

وأكدت مصادر في الوزارة أن عمليات بيع المشتقات النفطية وخصوصاً مادتي المازوت والبنزين ارتفعت خلال الفترة الماضية كثيراً وأن الوزارة بدأت بحملة واسعة لضبط هذه الحالات الخطيرة والتي استغل مرتكبوها ارتفاع أسعار المشتقات لاستغلال حاجة المواطنين إليه. وأوضحت المصادر أن المعلومات لدى الوزارة أن من يسهل بيع المشتقات النفطية في السوق السوداء موظفين في القطاع العام مؤكدة أنه تم القبض على عدد منهم وآخرون مازالوا متوارين عن الأنظار مشيرة إلى وجود شبكة فساد في بيع المحروقات بطالها موظفون في القطاع العام. وبيئت المصادر أن الوزارة لن تتهاون في ملاحقة هؤلاء الأشخاص للقبض عليهم وتحويلهم للقضاء مؤكدة أن وجود موظفين في القطاع العام يرتكبون هذا الجرم يعتبر أمراً خطيراً

وأكدت الوزارة في بيان لها أن هناك العديد من المعلومات الواردة إلى مكتب الوزير تؤكد وجود موظفين في القطاع العام يبيعون المشتقات النفطية في السوق السوداء ولاسيما بعد صدور القرار الحكومي أخيراً وشارت الوزارة أن عمليات التحري والبحث مازالت قائمة لضبط الأشخاص الذين يرتكبون هذا الجرم الخطير لإحالتهم إلى القضاء المختص لحسابتهم على فعلهم.

وأكدت مصادر في الوزارة أن عمليات بيع المشتقات النفطية وخصوصاً مادتي المازوت والبنزين ارتفعت خلال الفترة الماضية كثيراً وأن الوزارة بدأت بحملة واسعة لضبط هذه الحالات الخطيرة والتي استغل مرتكبوها ارتفاع أسعار المشتقات لاستغلال حاجة المواطنين إليه. وأوضحت المصادر أن المعلومات لدى الوزارة أن من يسهل بيع المشتقات النفطية في السوق السوداء موظفين في القطاع العام مؤكدة أنه تم القبض على عدد منهم وآخرون مازالوا متوارين عن الأنظار مشيرة إلى وجود شبكة فساد في بيع المحروقات بطالها موظفون في القطاع العام. وبيئت المصادر أن الوزارة لن تتهاون في ملاحقة هؤلاء الأشخاص للقبض عليهم وتحويلهم للقضاء مؤكدة أن وجود موظفين في القطاع العام يرتكبون هذا الجرم يعتبر أمراً خطيراً

الموز يهلق لـ ١٣٠٠٠ ليرة سورية والتمر يطير فوق الـ ٢٠٠٠ ليرة

سعر المازوت أجم الأسعار.. والسوق ما زال يغلي!

جمعية حماية المستهلك؛ هناك رفع للأسعار بشكل عشوائي!



فادي بك الشريفي

أيام قليلة ويتهيئ شهر رمضان ولم تف الجهات الحكومية بوعودها وتطبيق إجراءاتها الناجمة بأسواق دمشق وتضع حداً لارتفاعات الجونية لأسعار العديد من السلع والمواد الأساسية، وتقتضي على الاحتكاك وجشع الكثيرين، لا بل زاد ارتفاع أسعار المحروقات وخاصة مادة المازوت الطين بلة بمختلف الأسواق واجح الأسعار بعد انخفاضها بنسب معينة ليزيد كثير من التجار من أسعار الموزات تحت صيرورات وارتفاع ارتفاع المحروقات تارة وارتفاع سعر صرف الدولار في الفترة الماضية تارة أخرى ليصل المواطن المستهلك إلى حلقة مفرغة مفاهما عدم قدرة دخله المتواضع على تأمين الاحتياجات الأساسية. وفي رصد لأسعار بعض السلع والمواد فقد حافظت كثير منها على ارتفاعها، ولوخط ارتفاع في أسعار الفواكه حيث وصل سعر كيلو الموز خلال أيام إلى فوق ١٣٠٠ ليرة سورية، وكيло المشمش ٥٠٠ ليرة سورية والدرناق بـ ٥٠٠ ليرة سورية، كما أن هناك ارتفاعاً لسعر الفريكة لـ ١١٠٠

ل.س مؤكداً أنه بالتوازي مع انخفاض الدولار لما دون ٥٠٠ ل.س فإن أسعار كثير من المواد والسلع بقيت على حالها ولم يخفض بعضها إلا بنسب قليلة وكان يفترض أن تنخفض بمعدل ٢٥٪، مشيراً إلى أن كثيراً من المحال التجارية عندما ارتفع الدولار قام برفع الأسعار بشكل عشوائي اعتباطي خلال ١٠ أيام وتبع هذا الأمر ارتفاع أسعار المحروقات لينعكس على كثير من المواد والسلع ويحدث ارتفاعاً عليها، وأوضح داخني أنه كان من المفترض الترتيب بموضوع رفع سعر المازوت أو أن يتراقق زيادة سعر المازوت مع متابعة فروقات رفع أسعار السلع والمواد وأن يكون الأمر تحت الضبط والمراقبة. مضيفاً إن المواطن ل.س ليس أي إجراءات ما دام دخله ضعيفاً والأسعار مرتفعة جداً، وأشار رئيس جمعية حماية المستهلك إلى أن أسعار كثير من المواد والسلع في مؤسسات التدخل الإيجابي مثلها مثل السوق ولا اختلاف الأسعار ببعض المواد والسلع الأساسية لم تنخفض سوى ١٠٪ فقط عن سعرها عندما ارتفع سعر الدولار لما فوق ٦٠٠

أصحاب المراكز وسائقو السرافيس لا يتقيدون بها!!

تحديد سعر أسطوانة الغاز وأجور النقل الداخلي في حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

حدد المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حماة ولجنة تحديد الأسعار ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة، سعر تبديل أسطوانة الغاز المنزلي من الموزع المرخص والمؤسسة والمركز بـ ٢٦٠ ليرة، ومن المعتمد الناقل واصله إلى المنزل بـ ٢٦٥ ليرة، وتبديل أسطوانة الغاز الكبيرة ضمن المدينة من الموزع المرخص والمؤسسة والمركز بـ ٤٢٠ ليرة، ومن المعتمد الناقل واصله إلى المستهلك بـ ٤٢٥ ليرة.

ويعتزم المواطنون من الجهات المعنية تطبيق القانون بحق المخالفين، وخصوصاً بعض أصحاب مراكز الغاز المنزلي الذين يبدلون الأسطوانات للمواطنين بـ ٢٨٠٠ أو ٣٠٠٠ ليرة، بحجة أجور النقل من فرج محروقات بحماة إلى مراكزهم في المناطق. وأما بالنسبة لأجور النقل الداخلي، فحذاً لو تلتزم مديرية التجارة الداخلية ومديرية النقل في مجلس مدينة حماة بلصق التعرفة الجديدة في سرافيسهم، ليطلع عليها المواطن، الذي يضطر حتى اليوم أن يدفع وفقاً لمشيئة السائقين، الذين يتقاضى بعضهم ليرة وأخرون منهم ٤٠ وأخرون ٥٠ ليرة!!.

صاحب خفيراً ولا تصاحب مديراً

درعا - الوطن

زاد الطلب على الخدمات الحياتية اليومية الأساسية من المواطنين في محافظة درعا في ظل الظروف الراهنة خاصة وأن البنى التحتية لتلك الخدمات تضررت بشكل كبير نتيجة استهدافها بالمنهج من المجموعات المسلحة وخروج العديد منها من الخدمة إضافة إلى أن بعضها ولاسيما مصادر مياه الشرب تقع في مناطق ساحتها ولا تمر فترة قصيرة من الزمن إلا وتحدث مشكلة في عملية الضخ، وأمام هذا الواقع فإن المواطن يذوق الأمرين حتى يؤمن احتياجاته من تلك الخدمات الحيوية، وما يدعو للاستعجال أن الكثير من المواطنين باتوا ينصحون بعضهم بإتباع طرق أكثر جدوى للحصول على جزء مما يلزمهم من احتياجات وهي تأتي تحت عنوان التوحد للحلقة الأخيرة في سلسلة تقديم الخدمة على مبدأ صاحب خفيراً ولا تصاحب مديراً، وعلى سبيل المثال أنت لن تستطيع بشكل دائم أن تتحدث إلى مدير عام مؤسسة المياه ليرسل لك صهرنج ماء لسد حاجتك والأجدي أن تصاحب سائق الصهرنج مباشرة وتتوحد له مع إكرامية مجزية ليزودك بالماء بشكل أفضل، وكذلك الأمر بالنسبة للكهرباء فانت لن تستطيع أن تراجع مديرها العام لتغذيته بالنهار من خلعيتين متجاورتين للتقليل من زمن التقنين أو التخصيص منه بشكل كامل لك بعد صرفتك لعمال كهرباء مع إكرامية ستجده جاهزاً للتغذية، والحال يقاس على الخبز فانت سجدت تنفسك مرجحاً لأن تتكلم مع مدير فرع المخاين لتأمين حاجتك من هذه المادة الرئيسية في أوقات الذروة والازدحام وتفكيك مصاحبة عامل البيع في القرن فإنه سيلبيك أكثر وبشكل مستمر مع قليل من الزيادة على سعر الربطة وهكذا فالقائمة تطول من محطات الوقود إلى أماكن استلام المعونات وشراء المواد التموينية المدعومة من منافذ القطاع العام، وقد شارحت بعض المصادر المطلعة إلى أن بعض العاملين الصغار هؤلاء يتعمدون حتى على مدارتهم وأحياناً كثيرة لا يتجاوزون مع أوامرهم أو توجيهاتهم كونهم محسوبين على فلان أو علان ولا يستطيع المدير اتخاذ إجراء عقابي بحقهم حتى أن بعض الأندراء لدى سؤاله عن بعض هذه الحالات أكد ما يحدث مشيراً أن ليس بيده حيلة لضبطها ويضطر للمجاراة وقبول الأمر على أنه عادي وطبيعي، وأمام كل ما تقدم يجد المرء فعلاً أن مصاحبة الخفير أفضل من مصاحبة المدير وإن كنت لا تصدق فالترجيبة خير برهان.

بعد عشر سنوات على هدم ضاحية الفاضل

(الكونكور) لم تقلع

والسبب ضد مجهول..!

طرطوس- محمد حسين

قليل من لا يذكر «ضاحية الفاضل» تلك الضاحية الجميلة الملاصقة للبحر «شمال مدينة طرطوس» والتي سارع مجلس مدينتها لهدمها بالسرعة الكلية «القصى» تنفيذاً لأوامر «استثمارية» لا تقبل التأجيل.. فالاستثمار يريد الأرض خالية من الاشغالات لكي يبدأ استثماره «الكونكوردي» على جناح السرعة ما فوق الصوتية..

منذ تسع سنوات أزلت بلدية طرطوس عشرات الشاليهات الاستثمارية عن الوجود ومهدت الأرض لكي تقلع (الكونكور) ولكنها للأسف لم تقلع ولن تقلع أقله في المدى المنظور..

لن نشكك الآن في النوايا فهذا من شأن الأجهزة الرقابية وهذا عملها الذي يفترض لها القيام به لكن استيقاظ مجلس المدينة على قصة «الكونكور» الآن تثير الكثير من الأسئلة..

فالمعلومات المتوفرة عن اتخاذ مجلس المدينة توصية بسحب الاستثمار بالأغلبية البسيطة (فارق صوت واحد) والعمل على تشكيل لجنة لدراسة الموضوع قد تلج الصد فإن تستيقظ متأخراً خير من ألا تستيقظ.. رغم وجود بعض الملاحظات التي قد تثير الريبة.. فمحضر هذه الجلسة حتى هذه اللحظة لم ينجز.. وهو خاضع للمداولات والمشاورات (القانونية) هكذا كما تنهى إليها كي لا تقع الفأس بالرأس.. فالاستثمار يضع اللوم على المجلس بذرائع تنظيمية استدمت السفر إلى العاصمة لمناقشتها وحلها!

أما السؤال الأهم بعيداً عن دلالة قصة طارئة «الكونكور» التي انتهت وأصبحت من الماضي لأسباب يستطيع من يشاء من مجلس المدينة الاطلاع عليها على جواله عبر استخدام أي محرك بحث يريده.. فوسائل التواصل تتيح هذه الخدمة كما تتيح لمن يريد المضاربة بالبورصات العالمية.. بعيداً عن كل ذلك السؤال الأهم هو لماذا سارع مجلس المدينة لاتخاذ قرار بهدم عشرات الشاليهات التي تقدر قيمتها الآن بالمليارات ولم يتخذ القرار بإتجاز المخططات التنظيمية وضابطة البناء بالسرعة الكلية نفسها التي تم فيها الهدم..؟

من المؤسف أن المشكلة برمتها سيتم تطبيقها على رغبة اللجان الإقليمية ووزارات الإدارة المحلية والسياحة وربما وزارة الإسكان والتعمير أيضاً.. أي إن هذه السنوات التي تقارب «العشر» ذهبت هدرًا كما ذهبت ضاحية الفاضل إلى غير رجعة ومن المحزن أن المستمر ربما يمكنه المطالبة بتعويض بالعدل والضرر أيضاً.. تنتظر القادم من الأيام وبما يتيح لنا معرفة ما نجهل الآن.. (يا خير بفلسو بكر بلاش).